الفصل الرابع

التعامي الغريب لأقسام الخدمات البيطرية

إنه لأمر غريب، كل هذه القضايا الخاصة بوجود جرثومة الليستريا Listeria في الأجبان أولاً، ثم في لحم الخنزير وكافة أنواع اللحوم الأخرى المعدة للاستهلاك ثانياً. وفي كل مرة كان هناك شيء غريب وخاطئ في الخطابات والإعلانات الرسمية. كلاّ، إنهم يحاولون طمأنتنا عن طريق وضع الحوادث في إطار تاريخي وأن نوعية الأغذية قد تطورت منذ القدم وحتى يومنا هذا ! صحيح أننا نأكل بشكل أفضل في هذا الوقت مما كنا عليه في بداية القرن، بل من ثلاثين سنة خلت. فقد تناقصت الإصابات ذات المنشأ الغذائي، وهذا صحيح أيضاً. كلاّ، إن ما يزعجنا هو أن السلطات الصحية تعطينا انطباعاً بأنها تنتظر حدوث الأزمات

لكي تتخذ إجراءات طبيعية وبديهية وبسيطة لدرجة إننا نتساءل لماذا لم يتم الإعلان عنها في وقت مبكر. لماذا كان من الضروري أن يسقط ضحيتان بعد إصابتهما بالليستريا الموجودة في لحم الخنزير في كانون الثاني/يناير 1999 لكي يتم وضع نهاية للانحراف الانتحاري الناجم عن إطالة أمد التخزين؟ ألم يكن الثلاثة والستون ضحية في عام 1992 كافية لكي يتساءل الصانعون والموزعون عن هشاشة منتجات لحوم الخنزير التي خضعت لسلسلة تبريد كانت غائبة أحياناً؟ أربعة وخمسون يوماً هي العمر الافتراضي لوعاء من لحم الخنزير الطازج بينما وضع جميع الخبراء هذا الصنف منذ زمن طويل على رأس الأغذية المهددة بالليستريا.!

لماذا يتوجب علينا الانتظار حتى تنفجر فضيحة الدجاج بالديوكسين لكي نلاحظ بأن شروط التربية المكثفة للدواجن وصلت إلى حدود غير مقبولة؟ لماذا كل هذا الوقت لنفهم أن المنتجين قد دفعوا لارتكاب أخطاء بعد أن حوصروا بين الأسعار المنخفضة على الدوام والمطلوبة من قبل شبكة التوزيع الكبير من جهة، والعقود الظالمة والتعسفية المفروضة من قبل الصانعين من جهة أخرى؟ وقد كان المربون يحتجون منذ زمن بعيد على التركيب المبهم وغير الواضح للأغذية التي

كانت تقدم لهم. حتى أن اتحاد الفلاحين الذي لم تكن له كلمة مسموعة آنذاك، والذي لم يكن مستفيداً من شعبية أحد مؤسسيه José Bové كان يتوقع حصول كارثة وشيكة الوقوع. وقد وقعت هذه الكارثة! إذن لماذا هذا التأخير؟

إن الصناعة الغذائية، بما فيها الزراعة، هي عبارة عن سفينة ضخمة، وهي الصناعة الأولى في فرنسا حيث تصرف نفقات سنوية تصل إلى 170 مليار فرنك. وهي، أي فرنسا، المصدر الأول لهذه الصناعات أيضاً. ويعيش أكثر من مليوني عامل يتقاضون أجورهم من هذه الصناعة مباشرة. ويمكننا القول أن هذا القطاع يجب التعامل معه بواسطة ملاقط دقيقة. إنه يحث الحكومات على الخشية منه واحترامه والإخلاص له كل سنة أثناء تدافعهما في المعارض الزراعية وإلى درجة أنه عندما انفجرت الفضيحة، تمت التحقيقات عبر طعنات تافهة. وهكذا ففي عام 1996، أي بعد بداية أزمة البقرة المجنونة، ولكي نفهم كيف استطاعت الزراعة أن تصبح مجنونة أيضاً، قرر البرلمانيون القيام بمهمة لتقصّي الحقائق وليس لجنة تحقيق. وبشكل أوضح، أرادوا الاستعلام وليس فرض عقوبات. لم يكن لديهم أية سلطة للتحقيق والتقصّي والتي تمنح عادة إلى اللجان والتي تمكنها من استدعاء مطلق

للشهود الذين تريد سماع شهاداتهم، وعند الحاجة، الانتقال إلى المكان الذي ترغب فيه إجراء تحقيقاتها وبنفس الطريقة التي يتبعها عادة قاضي التحقيق. وحيثما توجد حاجة كانوا يتساءلون كيف لم يتم تطبيق الأوامر والمراسيم المتتالية لمنع استعمال الدقيق الملوث بأنواعه، ومتابعة المسؤولين عند الضرورة، فقد اكتفى النواب بتسجيل بياناتهم مع كثير من الضمير في الواقع إضافة إلى إرادة قوية بعدم زعزعة البنيان.

هذا الوضع الذي طورته سلطات الدولة العليا يتواجد في الواقع في كل سلاسل ومراتب المراقبة. وهكذا فإذا تناولنا الفضائح الواحدة تلو الأخرى، فإنها تبدي إمكانات غريبة في التعامي وقصر النظر، والمراقبة الذاتية التي تحمي الوجهاء إلى درجة المهاودة والمجاملة، وحتى أكثر من ذلك.

إبعاد الطبيب البيطري الثرثار

في هذه الأوساط البيطرية المثقلة بمراقبة منشآت الصناعات الغذائية، ويل لمن يتكلم. فهل يتوجب علينا أن نذكر المصير المؤسف الذي أصاب Karel Van Noppen، المفتش البيطري البلجيكي الذي اغتيل لأنه كان متحمساً أكثر من اللازم لمكافحة مافيا الهورمونات؟ يمكننا أن نعترض

ونقول بأنه في فرنسا لا للقتل. فلم يقتل أي مهني ضحية للواجب. وبالمعنى الفيزيائي للتعبير هذا صحيح. ولكن قد يحصل أن تجري ضغوط متنامية تفضي إلى قتل معنوي وظالم لكل من يحاول أن يفجر فضيحة.

لقد عانى R.G من إزعاجاً مماثلاً لأنه حاول أن ينجو من قانون الصمت. فمنذ عام 1992 وهو على خلاف مع إدارته التي هددته بالتسريح، ثم تم نقله إلى مكتب يبعد مئتي كيلومتر عن عائلته في غرفة حقيرة. ونتيجة لتدخل مباشر من قبل Jean Pierre Chevenement وزير الداخلية، تم نقله إلى مكان آمن في إدارة أخرى عام 1999 وهي إدارة مكافحة التجارة غير المشروعة DGCCRF بعد قرار من المحكمة الإدارية التي اعترفت بعدم شرعية قرار النقل المتسلط.

أما الشخص الذي بواسطته ظهرت الفضيحة فهو موظف في منطقة Haut-Rhin، فمنذ فترة قصيرة وعندما ترددت في أذنيه إشاعة تقول بأن زملاؤه لا يطبقون الأنظمة بالصرامة المطلوبة، بل إنهم أفهموه بأنه معهم يمكن الوصول إلى حلّ مناسب على الأقل وبحيث يكون المرور بالجمارك إجراءاً شكلياً مبسطاً. فقد قدموا له فواتير محضّرة من قبل المخلصين

الجمركيين لصالح المستوردين تطلب منهم دفع «مصاريف بيطرية» بما يعادل 800 فرنك للشاحنة الواحدة. بعد ذلك يتم ردّ الأموال إلى المراقبين كتعويض عن إنجاز الأعمال، فلماذا لا يجري نفس الشيء معه؟ لقد حصل الجميع على حساباتهم: المستورد يربح وقتاً ثميناً والموظف الذي يقوم بتدوير مبالغ نهاية الشهر إلى مجموع يمكن أن يصل إلى مليون سنوياً. إذن العملية مغرية.

وفي هذه المقاطعة القريبة من الحدود الألمانية يتم تفريغ حمولات من اللحوم قادمة من بلدان أوروبا الشرقية. فالمقتضيات الصحية هناك أقل صرامة مما هي عليه في أوروبا الغربية، وليس نادراً أن نشاهد حيوانات مصابة بأمراض التدرن الرئوي أو الحمى القلاعية، وهي أمراض معدية بشكل خاص. وهذا وضع يبرر إجراء مراقبة صارمة. وعندما تابع R.G تحقيقه الشخصي، علم أن مخلّصاً جمركياً في الحدود قد اشتكى عام 1987 لدى الإدارة العامة للتغذية، أي قبل خمس سنوات. فقد كان يعتبر أنه من المخالف أن يضطر لدفع أتعاب للمفتشين البيطريين المكلفين بمراقبة المستوردات، وهي ضرائب ترد إلى المستورد تحت اسم مصاريف بيطرية. كانت حجته تميل إلى الصحة: لماذا يتوجب علينا أن ندفع إلى عملاء للدولة

مكلفين بفرض احترام القانون؟ وإذا ما أصبحت أعمال المراقبة هذه عبارة عن خدمات مدفوعة، فإن من يدفع يستطيع أن يفرض أنظمته الخاصة فيما يتعلق بساعات العمل مثلاً، والموظفين متواجدين من الساعة 5,30 إلى 18,30 لمدة خمسة أيام أسبوعياً. ونظراً لأنه لا مجال لليونة، فإن على المستورد أن يتحمل مصاريف التخزين مع فترات انتظار طويلة. إنه بالفعل كابوس!

لا توجد فائدة من الشكوى، إلى درجة أنه في عام 1992 كانت الترتيبات الصغيرة بين البيطريين والمستوردين مستمرة على أفضل حال. ولم يصل R.G بعد إلى نهاية المفاجآت. فقد أظهر نقمته نحو هذا التسلسل الهرمي المباشر، كما كانت تفرض عليه الأنظمة الوظيفية العامة. وهذا يعني بالنسبة له نهاية «عدم الاستلام» أي بمعنى آخر إن كل ما يحدث في الإدارة يعتبر طبيعياً ويتم منذ سنوات 1990. وعلى الرغم من أنه لا يتم تعويض أو مكافأة أي نشاط جمركي في أي مكان في فرنسا من قبل المستوردين إلاّ منطقة Alsace التي تستفيد من نوع من التساهل الإقليمي، أي أنه استثناء يمكن مقارنته بما يحصل في الإكليروس المحلّي، الذي يتم مكافأته من قبل الجموع. أما R.G الذي مارس عمله في مقاطعات

أخرى، فقد اقتنع بالعكس، وأيدته في رأيه النقابة المهنية SNVIMA التي أكدت بأن موظفاً لا يمكنه الحصول على مكافآت وتعويضات أخرى غير التي تقدمها له الدولة. فبالنسبة له فإن هذه الممارسات تدعى باسم واحد ألا وهو الفساد. وهو يقدّر أنه تحت غطاء تعويضات المصاريف الشخصية يتم شراء سكوت ومجاملة زملائه. وإذن لا تتم أعمال المراقبة بشكل فوري بينما على العكس كان يجب مراقبة وفحص الحيوانات المستوردة بشكل خاص لأنه كانت تسود أوبئة من الحمّى القلاعية آنذاك في إيطاليا ويوغسلافيا، وهذا المرض الأخير يعرف عنه أنه شديد العدوى ويمكن للهواء أن ينشره. وعندما يصاب القطيع بالمرض في فرنسا، يتم التخلص من القطيع بأكمله عن طريق قتله. فالوضع كما يراه R.G مذهل، فمن ناحية تطبق الأنظمة الأكثر صرامة على المربين الفرنسيين، ومن ناحية أخرى تصل حيوانات لا تتطابق حالتها الصحية مع الأنظمة النافذة إلى الأسواق وتباع بأسعار تتحدى المنافسة، أي 7 فرنكات للكيلوغرام الواحد بينما تحوم الأسعار حول 22 فرنكاً. إذن فالمنافسة غير قائمة على الإطلاق!

وبعد ان قام بإعلان ما بدا له أنه فضيحة، نراه يواجه

إثباتاً ثانياً. فكل الناس يعرفون ولا يقولون أي شيء. فهو، الرجل الماهر المكلف بحماية صحة المستهلكين والمزارعين، هل يتوجب عليه أن يعترف بأن ترتيباته التسلسلية تحتوي على ممارسات لا تحترم الوظيفة الصحية للهيئة التي ينتمي لها؟ ففي 21 أيلول/سبتمبر تسلّح بأفضل قلم لديه وقدم كامل الملف الذي قام بجمعه مع الإثباتات الداعمة إلى الإدارة العامة للأغذية DGAL وإلى النقابات البيطرية ومنها SNVIMA وكذلك إلى المراقب البيطري. ولم يحصل على أي رد مباشر من كل هؤلاء. وكان الرد الوحيد على شكل تهديد يتهمه بأنه لم يتبع الطريق التسلسلي الهرمي! الويل لمن يتكلم، فقد بدأت الآلة التأديبية بالعمل. لم يشف غليل R.G وتحلّى بالصبر وهو متأكد بأنه في نهاية الأمر ستظهر الحقيقة وتفوز. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر كتب مرة جديدة إلى المدير العام للأغذية، ثم على الأثر إلى مكتب Ségolène Royal، وزيرة البيئة.

وهكذا بدأ التسلسل الهرمي بالاستهابة، فقد تم الشروع بتحقيق داخلي على وجه السرعة، وتولت الأمر محكمة Mulhouse وعوضاً عن أن تحمي الشخص الذي كانت لديه الشجاعة بكسر قانون الصمت، قامت الإدارة وعلى رأسها

مديرها العام بالتهجم عليه دون الاهتمام بالنتائج. وقد تقرر للوهلة الأولى تسريحه؛ ولكنه تم نقله في آذار/ مارس 1993 إلى منطقة Doubs بعيداً عن أهله ورفاقه. وتم في النهاية تجميده من وظائفه مع الإبقاء على إمكانية مساءلته في آذار/ مارس 1994 لأنه دعا خطّياً زملاءه إلى الشهادة. لماذا يحصل هذا الإعدام المهني والوظيفي؟ وكانت هناك رسالة تم توجيهها عام 1987 من قبل المدير المساعد لد DSV في منطقة Haut-Rhin إلى طبيب بيطري توضح له ما يلي: «ثمة خشية من الادعاء على المسؤولين التسلسليين الذين وعوا منذ عدة سنوات الصفة غير القانونية للممارسات المحظورة والذين أغلقوا أعينهم، هذه الخشية كانت الأقوى. وكذلك فإن المروءة العملية تقضي بعدم نشر الغسيل الوسخ» وأن تتم معالجة الأمور بين المعنيين. وقد تبنى رئيس SNVIMA، François Gester موقفاً يتوافق كلياً مع هذا المفهوم. وفي رسالة موجهة لأتباعه في كانون الأول/ ديسمبر 1994 كتب قائلاً: «لقد تم إعلامكم بالتجارة غير المشروعة التي قام بها عدة بيطريين من منطقة [---] Haut-Rhin. والأهم في هذا التحايل [أن طبيباً بيطرياً يقبض اكثر من 4 مليون فرنك خلال الأربع سنوات الأخيرة] وحقيقة الأمر أن وسائل الإعلام تناولت هذه

القضية كلها وأدت بنقابة SNVIMA إلى تعديل وضعها بسرعة كبيرة في خريف عام 1993. [...] وإنني اعتبر أن نشاط النقابة كان نجاحاً هاماً إذ [...] لم يحصل أي تعاون وترتيب بين هؤلاء البيطريين المنحلين [الأقواس وضعت من قبل كاتب الرسالة] وهيئة المفتشين البيطريين. فبعد أن أطلق صوته وأبعد الثرثارين كالإدارة، قام بتدمير المهوّش «أضف إلى ذلك أنني أدين إرسال بريد R.G إلى 50 منكم والذي فيه يتصارع الغباء مع الشر. [...] وإنني لا أتحمل حصول هجوم على هيئة المفتشين البيطريين وعلى وظيفة مدير الخدمات البيطرية».

تم رفع القضية أمام محكمة Mulhouse في كانون الأول/ ديسمبر 1993. ومن أصل سبعة بيطريين متورطين، تمت محاكمة أربعة منهم وإدانتهم بجرم الابتزاز. وقد أقرت المحكمة بالطبيعة غير القانونية للممارسات ولكنها لم تدن أيّاً من المبادرين على الرغم من أهمية المبالغ المدركة. وبعد إصدار الفواتير، لم يستطيعوا بعد ذلك القيام بأعمال غش وخداع! ونظراً لأن الإدارة تحمّلت ... والعبرة من هذا أنه عندما يغش البيطريون، فهم ليسول مذنبين. وإذا ما وجد بعض من زملائهم أنفسهم في نفس الوضعية نتيجة المغامرة، فيمكنهم النوم بهدوء.

قانون الصمت، دوماً لإخفاء الانحرافات

رغم كل ما حصل، اندست حبة رمل في خضم آلية نسيان الأخطاء المرتكبة. إذ أن R.G لم يتوقف عن الكفاح. لماذا يتوجب عليه أن يبقى منسيّاً بينما هناك موظفون تم التغاضي عن أخطائهم؟ فقد لجأ إلى المحكمة الإدارية في Besançon للعودة إلى وظيفته وإلى شرفه أيضاً. وقد احتوى قرار المحكمة المعلن في تشرين الأول/أكتوبر 1998 على ما أدى إلى تعكير الأوامر الجميلة لقضاة محكمة Mulhouse ولم يزعج قضاة Doubs نفسهم باتخاذ جانب الحذر: «نسب R.G إلى الإدارة تصرفاً خاطئاً وخطيراً بصفة أساسية ألا وهو أنها صمتت خلال عشرات السنين عن ممارسات مراقبة بيطرية على الحدود تميزت بتحصيل غير قانوني لضرائب مخصصة للإثراء الشخصي لعناصر تقوم بأعمال المراقبة باسم الدولة، وفي الحقيقة، أنها تأخرت كثيراً في الرد خلال سنتي 1992 و1993 التي تم خلالهما فضح هذا الوضع غير الطبيعي بوضوح من قبل المطالبين القانونيين ومن قبل مجموعات ضغط مختلفة[1] [...]». وقد تم إصدار حكم بان تدفع الدولة

(1) إنه تجمّع للمستهلكين تحت اسم اتحاد الإسكان وأطر المعيشة CLCV.

مبلغ 120000 فرنك إلى R.G ورغم ذلك علينا الانتباه: إن التعابير المستعملة من قبل المحكمة الإدارية كانت مثقلة بالتهديد للبيطريين الثلاثة المدانين بأنهم تقاضوا مبالغ مالية لقاء أعمالهم، ورغم ذلك لم يتم استدعاؤهم أمام محكمة Mulhouse إلاّ أنه فيما يتعلق بالفساد، فإن العقوبة تصل إلى عشر سنوات. وعلى الرغم من أن الوقائع الإجرامية تعود إلى عام 1992، إلاّ أنه كان من الواجب الانتظار حتى عام 2002 لمحاسبة أولئك الذين فضلوا الإثراء وتعريض صحة مواطنيهم للخطر.

لقد أزعج استحضار هذه القضية المديرة العامة الحالية للتغذية. ماذا يحصل؟ هل كان من الضروري أن نستذكر مرة أخرى قضية بهذا القدم؟ نعم! فالإدارة، على الرغم من إدانتها من قبل المحكمة، إلاّ أنها لم تعد لـ R.G حقوقه بعد، كما لم تقدم له أقل ما يمكن من الاعتذارات، وما زال منبوذاً. إنه مندب حالياً لدى إدارة مكافحة الغش والاحتيال، مندب فقط. والهيئة الأصلية التي كان يعمل لديها يمكنها أن تطلب في أية لحظة إعادته إلى منطقة عمله في Doubs، بعيداً عن أهله.

وإذن أما زال ما وشى به البيطري المتمرد سارياً حتى يومنا هذا؟ وإذا كان قانون الصمت المفروض من قبل الروتين

الهرمي المتسلسل يمنع إعطاء معنى لكل أنواع القضايا المشتتة والمتكررة كثيراً لدرجة أنها تعطي انطباعاً بحصول انحراف؟ إنه أمر مفروغ منه، فهؤلاء الموظفون يقومون بعمل بارز. فهم غالباً ما يكلفون بمهام لجمع عينات للمراقبة الصحية في المناطق المختلفة الأمر الذي يضرّ بمهمتهم الأساسية ألا وهي مراقبة الصناعات الغذائية ـ الزراعية. إن وسائل التحقيق والفحص المستعملة تدعو إلى السخرية، ففريق التحقيق الوطني لا يتضمن إلاّ عشرين عضواً أمام العدد الكبير للمنشآت والاستثمارات الزراعية. وهذا ما يدفع بالمشرّع إلى القلق.

أما في الجمارك، فإن ما يحصل في أقسام خدمات التغذية يدفع إلى الغضب. ففي تموز/يوليو 1997 غضب المدير العام غضباً شديداً إذ أنه تم منح عدد كبير من شهادات الاستيراد من قبل الجمارك دون إجراء الفحوص والمراقبات البيطرية اللازمة. فهؤلاء الأشخاص الذين غالباً ما يتوارون عن الأنظار، والمشبعين باحترام أقسام الخدمات العامة، ليسوا من النوع الذي يشي بزملائه في كل وقت ولأي سبب حتى ولو كانوا أعضاء في أقسام خدمية أخرى؛ فالبذلة الرسمية لا تؤدي بالضرورة إلى حرب الشرطة. ورغم ذلك، أرسل المدير

المعاون للجمارك بنفسه رسالة إلى كل مديرو المقاطعات ذكر فيها ببرودة كبيرة النقص المتكرر في أعمال المراقبة البيطرية عند الحدود. وقد حصل ما لا يقل عن خمسة حوادث جدية وخطيرة خلال ستة أشهر. فقطيع من البقر من أصل ألماني معاد من قبل السلطات الجزائرية، دخل خلسة وبشكل مخالف إلى الوطن، وكذلك صندوق من قرون وعظام الجاموس بوزن ستمئة كيلوغرام قادم من فييتنام؛ وقبل زمن قصير من هذه الحادثة، حصل نفس الخرق للنظام فيما يتعلق بجلود أغنام من منشأ أسترالي وحتى جبن من منشأ هولندي أعيدت سابقاً من الجزائر، الخ... «وفي خضم أزمة البقرة المجنونة [أي بعد سنة من انطلاق الفضيحة]، من غير المقبول السماح بحصول مثل هذه الحوادث التي تسيء إلى نوعية ومصداقية خدمات المراقبة لدينا، هكذا تم الإعلان. وفقط عند إبراز الشهادة الصحية التي تثبت حصول المراقبة البيطرية الفعالة يمكن الوثوق بخدمات الجمارك». مراقبة فعالة... هل أراد المدير المعاون للجمارك بهذا التعبير أن يقول بأن ما حصل في منطقة Bas-Rhin وحتى عام 1992 ما زال يحصل في بعض المراكز الحدودية؟ إن هذه الأقوال تفترض ذلك.

خلال الأعمال، تستمر القضايا بالظهور

هناك قضايا أخرى أقرب إلينا تزيد من حدّة المشاكل. عندما هاجمت جرثومة الليستريا الجبن المصنوع من الحليب النيئ في ربيع عام 1999 ثلاث مرات، وأصيبت جبنة Epoisses وبعدها جبنة Saint-Félicien.

وبعد عدة أشهر أصيب جبن Camembert بدورها. وقد أدى جبن Epoisses إلى ضحيتين أحدهما رضيع بينما تم سحب أنواع الجبن الأخرى من الأسواق كإجراء وقائي. ولكي نكتشف في أفضل الأحوال هذا النوع من الأزمات، يجب أن يكون التنسيق بين مختلف أقسام الخدمات جيداً. وفي كل الظروف لم يكن ذلك هو المطلوب.

ومنذ زمن طويل كان هناك مصنع أجبان من نوع Epoisses مستهدفاً ليس فقط من قبل إدارة مكافحة الغش ولكن أيضاً من قبل نقابة منتجي جبن Epoisses. إذ لم يكن هناك الكثير من آثار الحليب النيئ في هذا النوع من الجبن، كما لم يكن هناك احترام للأنظمة المفروضة من قبل أقسام المراقبة. فالحليب المستخدم كان في ثلثيه معالجاً حرارياً أي مسخناً إلى درجة 63 درجة مئوية (وليس 72 درجة) وهي درجة

حرارة البسترة. وبشكل مختصر لم يكن الحليب نيئاً كلياً ولكنه لم يكن قد وصل إلى مرحلة البسترة أيضاً وهذا وفق الأنظمة يسمح بالحفاظ على تسمية الحليب النيئ دون الحفاظ على صفاته كمنتج حي والتي تحميه من البكتريا من نوع الليستريا مثلاً. إذ أن ما يبدو مخالفاً هو الليستريا وهي بكتريا تتواجد في كل مكان، في الهواء والغذاء، على الأيدي وعلى الجسم وفي الأرض وليس لها إلاّ عدو وحيد وهو التزاحم الجرثومي. كما أنه ليس هناك من طريقة للقضاء عليها إلاّ البرد والحرارة الحدّيين. تزدهر هذه البكتريا بدرجة حرارة 72 مئوية حيث يموت الآخرون بدرجة 62 مئوية، ولهذا السبب فإن الجبن الحقيقي المصنوع من الحليب النيئ أي الجبن الذي لم يصنع من حليب معالج بالحرارة لا يقتل على عكس السمعة السيئة التي لحقت به منذ ظهور قضية جبن Vacherin الذي ألصقت عليه بصورة غير صحيحة عبارة «مصنوع من الحليب النيئ». إن هذه التسمية الخاطئة والموضوعة بالغصب كانت سبب غضب نقابة منتجي جبن Epoisses.

استطاعت إدارة مكافحة الغش والاحتيال أن تحدد مخالفات أخرى في التسميات الخاصة بصنع الأجبان، وفي فترة حفظها، وفي ممارسات الرقابة الذاتية، الخ...، وهي

كلها نواقص خطيرة لدرجة أن الإدارة قررت إلقاء الحجز على شركات المبيعات لمدة ثلاثة أشهر قبل أن تثبت التحقيقات عن الأوبئة مسؤولية مصنع الجبن. فعندما يجري مثل هذا الإجراء، فإن أقل ما يمكن عمله هو تنظيم مراقبة في المنشأة المستهدفة خاصة إذا كانت منشأة أغذية زراعية. والخدمات البيطرية مؤهلة فقط لدخول منشأة إنتاجية على عكس إدارة مكافحة الغش والاحتيال التي تكون مكلفة بالمراقبة بعد دخول المنتجات في سلسلة التوزيع. كل هذا يمكن أن يشجع الحرب بين الخدمات ويشجع كذلك التأخير في العمل. إذن لماذا لم تتم أية أعمال مراقبة منذ تقديم الشكوى؟ إنه لغز حقيقي. وقد أمر وزير الزراعة Jean Glavany بإجراء تحقيق بعد عدة أيام من إصدار التحذير. إلاّ أن نتائج هذا التحقيق بقيت سرّية بعناية فائقة. إنها مافيا Omerta مرة أخرى ودوماً. ويبقى هناك سؤال رغم ذلك: نظراً لأن فترة حضانة الليستريا تتراوح ما بين ثلاثة أيام إلى ثمانية أسابيع، ألا يسمح ذلك بتدخل سريع من قبل الخدمات البيطرية لتجنب سقوط ضحايا؟

وبعد عدة أيام من هذا التحذير، تم سحب مجموعة من 2250 كيلوغراماً من جبن Saint-Félicien بسرعة من البيع. فقد تم اكتشاف بكتريا مضرّة بنسبة عشر وحدات من الليستريا لكل

غرام واحد من قبل الخدمات البيطرية في خمسة وعشرين قطعة جبن في منطقة Isère إن الأنظمة الأوروبية النافذة منذ الأول من كانون الثاني/ يناير من هذه السنة تفرض غياباً كلياً لليستريا في الجبن المصنوع من الحليب النيئ، لقد سقطت المقصلة دون تأخير على الرغم من الدهشة الشديدة لمالك مصنع الجبن. وعلى الرغم من التأخير الشديد الحاصل في منطقة Bourgogne، إلاّ أنه يبدو في هذه المرة أنهم تدخلوا بسرعة كبيرة. فقام صاحب المصنع بإجراء تحاليل جديدة بعد ثمانية أيام، كانت كلها سلبية. لقد فعل الحليب النيء والمزاحمة الجرثومية فعلهما و«نظفت» الأجبان. كان من الممكن أن نكون أكثر حذراً ولا نسرع في سحب الجبن أمام وسائل الإعلام بهذه الطريقة. لقد اعترفت الإدارة العامة للغذاء DGAL بهذا النشاز ولكن مصنع الجبن عانى لعدة أشهر من انخفاض مبيعاته.

ماذا حصل لجبن Camembert؟ وهو أحد الأصناف التي تنتجها مجموعة Besnier القوية لصنع الأجبان والتي ألحقت بها التهم. وبغية أن تنتج هذه المجموعة أجبانها من نوع Camembert، كانت تستعمل 20٪ من الحليب المعالج بالحرارة، و80٪ من الحليب المبستر. وإن وجود هذه

العشرين بالمئة لوحدها من الحليب غير المبستر كان يعطيها الحق باستعمال تسمية «الحليب النيئ». أي بمعنى آخر فالطعم يعطي هذه النتيجة. إلاّ أنه على المستوى الصحي كانت هذه الأجبان فريسة لليستريا. فعندما تم التقاط وجود هذه البكتريا في المجموعات المباعة في بلجيكا، الأمر الذي أسرع بعد عدة أيام بإيقاف المصنع، فإن مفتشي دائرة مكافحة الغش والاحتيال في مقاطعة Calvados كظموا غيظهم. فخلال الشهر السابق ولعدة مرات وجدوا نسبة مقلقة من بكتريا السالمونيلا Salmonelles في جبن من نوع Pont-l'Eveque مصنوعاً في نفس المصنع. وعندما تزدهر السالمونيلا، فإن الليستريا الممرضة لا تكون بعيدة. إنها علامة على أن شيئاً لا يجري كما يجب في سلسلة التصنيع. فقد بقيت الخدمات البيطرية بعد تحذيرها نائمة حتى اللحظة التي حصلت فيها الكارثة الاقتصادية والتي أدت إلى إيقاف المصنع. وبنفس الوقت، كانت النظرات المفعمة بالشك والريبة ترمق كافة أنواع الأجبان المصنوعة من الحليب النيئ، وبالطبع هذا أمر خاطئ.

لماذا كل هذا التأخير المتكرر؟ سنسرد فيما يلي بعض الحوادث لعلنا نجد فيها بعض الإيضاحات.

قبل بضعة أشهر من إطلاق التحذير من الجبن الملوث، وفي Bordeaux تمت مساءلة مديرين لمنشأة Brunet، وهي ملحمة صناعية هامة وتم إيداعهما السجن. وفي عاصمة Aquitaine، كان لهذه المنشأة خطاً نحو الشارع حيث كانت شاحناتها تمر عبر المدينة لتزويد المناطق الكبرى مثل المطاعم المدرسية ودور الحضانة، ولو لم يتم اتهام الشخصين إلاّ بخداع في تعليم البطاقات الخاصة بأفخاذ الخرفان، وبأنها من منطقة Pauillac بينما لم تكن كذلك، لما دخلا السجن. وكان هناك ما هو أسوأ، فقد اعتادا على ترطيب الذبائح القديمة جداً في مغاطس تحتوي على منتجات مطهرة تستخدم للتربة. بعد ذلك كانا يبيّضان هذه الذبائح بماء الأوكسجين، وكانا يقومان بانتظام في مشغلهما بإزالة تجمد اللحم بواسطة تيار من الماء الساخن المضغوط ليبيعا كل هذه الذبائح على أساس أنها لحم طازج.

كل هذا مذهل، فبهذا اللحم كانت تتم تغذية أطفال المدارس وحضانات الأطفال لعدة سنوات خلت. هناك ما هو أفجع. فقد كانت هذه المنشآت من الأهمية بمكان لكي تتم مراقبتها بشكل دائم من قبل فني بيطري، وحتى أنه كان لهذا الفني مكتب داخل المنشأة. كيف لم يستطع أن يلاحظ شيئاً؟

إذ أنه لم يطلق أي إنذار في أي وقت من الأوقات. إذن هناك عدة عناصر مقلقة في هذه القضية، ونظراً لأن الإبلاغات التي أطلقها أعضاء الكادر لدى السلطات البيطرية بقيت لمدة طويلة دون ملاحقة، فكان من الضروري أن يقوم أحد أعضاء نقابة CFDT بإعطاء تحذير لنقابته، وأن تقوم هذه الأخيرة بإبلاغ الإدارة الوطنية لمكافحة الغش والاحتيال متجنبة التسلسل الوظيفي الهرمي المحلّي لكي يتم البدء بالتحقيق. وفي آخر الأمر كانت عملية مراقبة جمركية هي التي سمحت بانطلاق الفضيحة. هل الخوف من فضيحة تهدد الوجهاء المحليين هو الذي أدى بالسلطات الصحية إلى اعتماد الرقابة الذاتية؟

وهناك قضايا أخرى، في أماكن ومواضع أخرى، تسمح بالتأكيد بأنه في هذه الإدارة كان اهتمام القوى المحلّية يؤدي في أغلب الأحيان إلى إغلاق الأعين. فبين قرار إغلاق مصنع للجبن ترافق مع تحويل ما يقرب من مئة شخص إلى البطالة أو زيادة أعداد الليستريا، كان الموظفون يفضلون غالباً الوظيفة. ولم تضع إدارة مكافحة الغش والاحتيال نهاية إلاّ خلال عام 1999 لاستخدام طمي تطهير الحفر الصحية في عملية صنع الدقيق الحيواني. وفي تقرير تم نشره للرأي العام من قبل صحيفة Le Canard Enchainé لم يتوان المحققون أن

يبينوا بأن بعض المصانع التي كانت تستفيد من تراخيص علنية من المحافظة، تم استهدافها من قبل الخدمات البيطرية بينما الممارسات ممنوعة بوضوح منذ عام 1992. فأحد هذه المصانع في Cancarneau خاصة كان يمزج يومياً من أربعة إلى خمسة أطنان من الطمي. ومصنع آخر كان يتهيأ للقيام بنفس العملية حصل على الموافقة عليها قبل عدة أيام من نشر هذا النوع من الممارسة في الصحيفة الرسمية Journal Officiel ولم يجد البيطري المحلّي الذي لم يكن يجهل كل شيء عن الحالة، فائدة في التوجه إلى الموقع بعد صدور المرسوم. لماذا كل هذه المجاملة؟ «لأننا نفضّل النصح والمشورة والتوجيه عوضاً عن المراقبة والعقوبات، هكذا أوضح بعد وقت قصير من انفجار الفضيحة. ليس بإمكاننا أن نفرض بفظاظة استثمارات ثقيلة على منشآت هشّة».

الوظيفة ودوماً الوظيفة؛ والخوف من لمس البنية الاقتصادية. هل يتوجب، وباسمها، أن نطعم الحيوانات والمستهلكين بما هب ودب من المواد؟ إنها حسابات طريفة إذ أن نتائج مقاطعة مقررة من قبل المستهلكين المتقرحين يمكن أن تودي بالمنتجين إلى الخراب، كما هو الحال خلال مقاطعة لحم العجل. وفي جميع الحالات، وبسبب وجود

الموافقات من المحافظة، لم يكن بالإمكان متابعة أي من هذه المصانع وحتى أكثرها مخالفة. وسوف يقدر ذلك صغار التجّار الخاضعون للغرامات بسبب مخالفتهم لبطاقات الأسعار.

فضيحة الشهادات المعدة مسبقاً (على بياض)

هل هي دعوة إلى النظام، أو إلى استعادة المبادرة، أو إلى نظام جديد للواجب؟ لا يهم! وبوضوح أكثر، يتطلب اتخاذ عمل حاسم لإعادة المعنويات لموظفين كانوا يشعرون بأنهم غرباء في مكاتبهم، وأنهم مسجونون بين مطرقة الفوائد الاقتصادية وسندان الصحة العامة، وأنهم يعانون من قلة رواتبهم بالنسبة لزملائهم العاملين في المهن الحرة. فكيف يمكن لخدمات تعتبر بمثل هذه الأهمية في حماية الصحة العامة، أن تكون بنفس الوقت حكماً وشريكاً؟ وقد تكون اللحظة مناسبة للتساؤل عن الصلة التي تربطها بالوزارة التابعة لها ألا وهي وزارة الزراعة. وليس هناك مجال للحسم في حرب بين الرؤساء أدت مثلاً في شباط/ فبراير 2000 بوزراء الصحة والزراعة والاستهلاك إلى قطع معاهدة أو اتفاق للاتصالات المشتركة تم إبرامه قبل عدة أشهر أثناء استفحال أزمة الديوكسين. فقد رأينا Dominique Gillot، وزيرة الصحة

تتهم بسرعة ألسنة خنازير مجمدة، ثم تبعها Jean Glavany، وزير الزراعة، الذي أسرع إلى تكذيب زميلته باسم الدفاع عن قطاع اقتصادي، وكل هذا يتم تحت مراقبة Marylise Lebranchu المذهولة والتي كانت تحاول إعادة المياه إلى مجاريها. وما كان يقال في الأروقة آنذاك قبل أن يعلن رئيس مجلس الوزراء فترة الاستراحة بوضوح: «منذ الآن فصاعداً كلٌّ لنفسه!».

وبشكل مختصر، حلّ الوقت الذي يمكننا أن نفكر فيه بإعادة تجميع وسائل المراقبة الصحّية تحت سلطة مستقلة للمنتجين ولكي يتم منحهم صفة ووزن سلطة مضادة، أي الذهاب إلى ما بعد المهمة الاستشارية للوكالة الفرنسية للأمن الصحي للأغذية AFSSA. وقد تم بانتظام طرح مسألة إحداث وزارة كبرى للصحة العامة، إلاّ أنها لم تتبلور مطلقاً. ورغم ذلك هناك عدة إشارات تبين وجود مطلب ملحّ. وفي أوروبا كان السؤال مطروحاً، ففي بريطانيا حيث أظهرت أزمة البقرة المجنونة ثغرات كبيرة، وفي بلجيكا حيث بينت أزمة الديوكسين إلى أي مدى كان النظام الصحي مكبوحاً. نتج عن كل ما ذكرناه ترتيبات صغيرة وغير كافية أدت بالكثير من القضايا إلى التكدس على مكاتب الوكلاء والنواب العامّين وتحتاج إلى ثقة المواطنين.

وفي قضية البطاقة المذكور فيها «لحوم عجل من Fleurance»، كان هناك إقرار بضمان غياب المعالجة بالمضادات الحيوية وبالهورمونات على الرغم من انتشار مادة Clenbutérol بكثرة، كما تم إرفاق نسخة من الشهادة البيطرية. فهل نجت ممارسات الغش والاحتيال من البيطري المعتمد لدى المسالخ؟ إن العملية كانت بنفس الوقت أكثر بساطة وتدعو أكثر إلى القلق. كانت المجموعة تمتلك شهادات محررة بشكل مسبق على بياض. لم يعرف أحد كيف ولماذا كان يمتلك مخزوناً كهذا، كما لم يهتم بهذا الأمر أحد، دون شك لأنه في النهاية كانت الممارسات التي مهما بلغت درجة الإزعاج ومدى ضخامة أعمال الغش والاحتيال فيها منتشرة بشكل واسع. ولدينا الكثير من الشهود الموثوقين وكأنهم محققي جمارك يؤكدون أنه في أسواق المواشي وفي مناطق التربية الواسعة، من المحتمل كثيراً أن نشاهد الباعة يتبادلون مثل هذه الوثائق. كيف سنعرف ماذا يخفي الحيوان الذي تمت مراقبته بهذه الطريقة! لن نعرف الكثير دون شك، نظراً لأن التسمم الغذائي يتراجع، هكذا يقال لنا...

وقد يحصل رغم ذلك أن تسمح هذه المجاملات للممارسات الكريهة بالانتشار. وهكذا فلدى Gibieroy، وهو

من أكبر تجّار الجملة للطرائد في شرق فرنسا ويقطن على بعد عدة كيلومترات من Saint-Dié في منطقة Vosges، اكتشف رجال الدرك شيئاً منفّراً ومثبطاً، ورغم ذلك يوجد في أدراج المكاتب مائتان وخمسون شهادة بيطرية محررة على بياض مقدمة من قبل مديرية الصحة البيطرية DSV في Epinal!

كان للمنشأة ممارسات تجارية فعالة، فلكي تقنع أقسام التوزيع الواسع ببيع منتجاتها تعهدت باسترجاع المواد غير المباعة. ولكن هذا ما حصل، تراكم المخزون بالقوة، وما كان ثمنه 50 فرنكاً للكيلوغرام الواحد وهو محفوظ جيداً، انخفض إلى 3 فرنكات حيث يستخدم في السوق الوحيدة الممكنة، أي في صنع الدقيق المخصص للتغذية الحيوانية. وبغية مخالطة زملائهم تجّار الجملة للطرائد، خلص المديرون إلى اكتشاف حيلة خارقة، ألا وهي التأيين. هذه العملية تتم بقصف مركز بأشعة غاما مما يوقف نمو الجراثيم والباكتريا. وهكذا فإن أفخاذ الأيائل الصغيرة الفاسدة نوعاً ما تم إرسالها نحو بلجيكا ليتم تجديدها، ثم تم توجيهها نحو النمسا لتجميدها مما يضمن حفظها إلى زمن تسويق جديد. وهكذا تمت معالجة مئة وخمسين طناً بهذه الطريقة. وقد منع تأيين اللحم في فرنسا وكذلك إعادة التجميد بعد إزالته للمرة الأولى

إذ غالباً ما يتم تجميد الطريدة المقتولة خلال فترة الصيد قبل بيعها بمناسبة أعياد السنة الجديدة، وهي ممارسة غش واحتيال يعاقب عليها القانون. أما الإداري والمدير التجاري اللذين حكما بستة أشهر من الاعتقال المؤقت، فقد اعتبرا نفسيهما أنهما كبش فداء وضحية. إذ حسبما أوردا أن كل تجّار الجملة للطرائد يمارسون نفس الشيء وهذا ما حاول أن يثبته تقرير صادر عن غدارة خدمات مكافحة الغش والاحتيال والذي ما زال سرّياً حتى يومنا هذا. وقد أكد المسؤول عن خدمات التحقيقات DNERF أن أكثر من نصف المنشآت المراقبة في نهاية عام 1997 خلال عملية وطنية واسعة النطاق قد تمت معاقبتها لأنها في أفضل الحالات قامت بتسويق طرائد مجمدة على أنها طازجة، أما ما هو نوع الطرائد وما هي الكميات فمن المستحيل معرفتها.

كانت هذه السمسرة القذرة تعود إلى عدة سنوات. وقد حاول موظفون في المجمع الصناعي ـ الغذائي ـ الزراعي الذي تنتمي إليه المنشأة المعنية، وهي أول منشأة زراعية في المقاطعة، أن يطلقوا تحذيراً منذ بداية التسعينيات. وقد ذهل البعض لدى خدمات مكافحة الغش والاحتيال من الطلب إليهم إزالة تجمد الطرائد على مستوى الأرض بواسطة تيار من

المياه الحارة المضغوطة. كما وجد آخرون أنه من المدهش أيضاً وقوف شاحنات مملوءة بمخزونها من الطرائد المجمدة تحت أشعة الشمس عدة ساعات وإلى درجة سيلان المياه من الحمولة. ولم تقدم أية تعقيبات على هذه الإبلاغات. وهناك ما هو أخطر من ذلك، فبينما وقعت المجموعة في قبضة العدالة عام 1996 لأنها قامت بتأيين طيور سمّان، بينما وقعت المنشأة لأنها سوقت عام 1996 أرانب مستوردة من الصين تحت تسمية Daguet أي بمعنى آخر تحت اسم أيل صغير بينما في عام 1997 أدت المراقبة الجمركية إلى تقويم، إلاّ أنه لم تحصل أية مراقبة خاصة. وقد لزم رفض المندوب المالي المصادقة على حسابات Gibieroy عام 1998 لكي تتدخل المحكمة.

وكما يجري عادة في مثل هذه القضايا المتعلقة بالصناعات الغذائية ـ الزراعية، فإن رئيس المجموعة الذي تسلح بشهادة دراسته الوحيدة، قد أصبح وجيهاً وصديقاً للشخصيات السياسية المرموقة المحلّية مثل النائب Christien Poncelet بشكل خاص. ولم يتوان عن المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية، كما تمت تسميته من قبل زملائه المتعهدين في منصب إداري للفرع المحلّي لمصرف فرنسا

Banque de France، ثم كرئيس معاون لجمعية المنشآت الزراعية في منطقة Lorraine وبرعاية مميزة من قبل وزير الزراعة Jean Puech أصبح نجماً وطنياً للإبداع الغذائي. وهو أول من قام بتسويق شرحات من لحم النعام في عام 1995.

كم هو عدد الفضائح الأخرى التي ما زالت مستترة؟ فلم تنته أية أزمة غذائية إلاّ بعد أن يؤكد لنا وزير الزراعة أو سكرتير الدولة للاستهلاك أن كل شيء يخضع للمراقبة، وأن مفتشينا هم أفضل المفتشين في أوروبا على الإطلاق، الخ...؛ بينما في الأروقة الخلفية يعبّر الموظفون عن غضبهم وضجرهم. وفقط الحفاظ على الوظيفة يدفع بهم إلى كتم غيظهم.

أوروبا تزمجر وتهدد

هل يجب أن نضيف أحجاراً أخرى إلى البنيان؟ ألا وهي التجارة الغير مشروعة للحوم المعالجة بالهورمونات مثلاً. وعندما أضحت أعمال المراقبة أكثر صرامة في بلجيكا بعد عام 1995، وخاصة بعد إقامة خلية خاصة بمكافحة مافيا الهورمون، قامت السلطات البلجيكية بتحذير زملاءها الفرنسيين. فقد اكتشفت ممارسات غريبة بالفعل. شاحنات

محملة بحيوانات حية قد تكون معالجة بمنتجات ممنوعة، تذهب من بلجيكا باتجاه عشرة مسالخ فرنسية تقع شمال فرنسا في Grenoble وclermont-Ferrand. لماذا يدفعون تكاليف نقل كهذه بينما البنيات المحلية كافية، إلاّ ليجدوا في فرنسا المراعاة الضرورية لمثل هذه التجارة غير المشروعة؟ ومع سخط المحققين، لم يتابع التحذير بأية تأثيرات أخرى. بل يبدو أيضاً أن الرحلات استمرت إلى درجة أن المسؤولين عن خلية التحقيق البلجيكية لم يتوانوا عن كشفها أمام الرأي العام. ولم تظهر أية إشارة واضحة لأي تغير في المواقف من ناحية فرنسا.

كل هذا يبرر الحنق والغضب في بروكسل Bruxelles ولدى اللجنة الأوروبية أو في عواصم أخرى كلندن مثلاً، بعد أن اتخذت فرنسا وضعية شجاعة تتمثل بالإبقاء على الحظر ضد اللحوم الإنكليزية. ورغم ذلك كان الاختيار مبرراً ومدعوماً من قبل الخبراء العلميين الفرنسيين من أكاديمية العلوم Académie des Sciences وحتى أن اللجنة البيطرية الأوروبية نفسها قد انتهت إلى الانضمام إلى مواقف الخبراء الفرنسيين نظراً لشدّة خطورة المعلومات القادمة من بريطانيا العظمى. ثم إن البريطانيين أبدوا عدم استطاعتهم مكافحة

الغش تحت الحظر. فقد تم تفريغ لحوم مجمدة خاصة في Rotterdam مرسلة نحو بلجيكا، تم تفكيكها وإعادة تعبئتها بشكل آخر وأعيد وسمها بأنها من منشأ بلجيكي. أما الاتجاه فكان نحو البلاد الشرقية وبعض المطاعم الخاصة بشركات ومؤسسات فرنسية.

وعندما نظرت اللجنة الأوروبية في رفع التحفظات خلال عام 1999، كان للّحوم أيضاً نصيبها، وخاصة لحوم تم تحميلها في مرافئ أيرلندية باتجاه إسبانيا، وهناك يتم تبييض الحيوانات وإرسالها تحت هوية إسبانية نحو أسواق المواشي في Cher وallier[2]. وباختصار، فإنه قراراً صحيحاً توبع من قبل الألمان، قوبل بحزمة من الانتقادات الشديدة. وكمصادفة زمنية تم نشر تقرير فحص أوروبي يتناول تطبيق إجراءات مكافحة مرض التهاب الدماغ الإسفنجي لدى الأبقار ESB وصنع الدقيق الخاص بالأبقار في منتصف شهر شباط/فبراير 2000. لقد كان تقريراً شديد اللهجة على شكل ردّ مفصل بنداً

(2) تم حصر كل هذه الإخفاقات في شهر تموز/يوليو 1999 من قبل الاتحاد الفدرالي للمستهلكين الذي يدعى Que choisir بهدف تشكيل ملف شكوى لدى المحكمة الأوروبية في لكسمبورغ Luxembourg للتوصل إلى رفع غير نظامي للحظر.

بنداً على الغطرسة الفرنسية المفترضة. وقد بيّن التقرير أن 6٪ من عينات الأغذية ما زالت تحتوي على دقيق حيواني ممنوع منذ عام 1996. وقد غضب وزير الزراعة على خلفية مقولة «لماذا نحن مستهدفون إلى هذه الدرجة من قبل المفتشين الأوروبيين ومن قبل البلاد المجاورة؟» وقد أراد رئيس FNSEA، السيد Luc Guyau رؤية أيادي المتآمرين ضد الزراعة الفرنسية. ولكنه أغضب الخدمات البيطرية المتهمة تماماً كزملائها الإنكليز. «لم تتم أعمال التفتيش والفحص قبل الذبح بالتوافق مع الأنظمة التعاونية في المسالخ التي تمت زيارتها»، هكذا كتب المحررون. وأضافوا «بأن أعمال تأهيل وتدريب مفتشي المسالخ البيطريين المستثمرين غير مرضية. [. . .] لقد صدر إعلام الشك بوجود مرض التهاب الدماغ الإسفنجي مع بعض التردد وفي بعض الحالات مع تأخير كبير». إنها مقالة جميلة ضمن هذا المستنقع الكبير. لم يتأخر رد فعل الجهات المعنية، فبعد عدة أيام قامت إدارة الخدمات البيطرية في Morbihan ممثلة بالمديرة المساعدة شخصياً برفقة مفتشين اثنين بزيارة لمختبر في منطقة Sourn بالقرب من Pontivy لإجراء مراقبة مباغتة. وفي هذا الصباح لاحظوا بعيونهم الخبيرة بقرة تقوم بتصرفات مشكوك فيها، فقد كانت لا

تستطيع الوقوف إلاّ بصعوبة على قائمتيها الخلفيتين، وكانت هائجة وتحك بوزها على جدران مربطها. فبالنسبة للمتمرسين ليس هناك أدنى شك في أن البقرة مريضة وقد تكون مصابة بمرض التهاب الدماغ الإسفنجي ESB. وهناك ما هو أسوأ، فبينما كانت البقرة تبدي أعراضاً مقلقة، كانت لا تمتلك شهادة بيطرية. فهل كان غياب الوثيقة يخفي وراءه معالجة دوائية ثقيلة، أو أن الطبيب البيطري رفض إعطاء مثل هذه الوثيقة نظراً للحالة المتردية والمشكوك بها للحيوان؟ إن هذه القضية في كل الحالات غير واضحة وتتطلب إجراء فحوص متعمقة. نتيجة لذلك طلب الموظفون الثلاثة ذبح البقرة وسحبوا الدماغ وأرسلوه على وجه السرعة إلى مختبر متخصص في كشف مرض البقرة المجنونة في Lyon وتسربت المعلومات وتضخمت الفضيحة: هل كانت ثمة حيوانات مريضة تمر خلال ثقوب الشبكة الصحّية؟ وبعد أقل من أسبوع، جاءت نتيجة الفحص: نتيجة سلبية لمرض التهاب الدماغ الإسفنجي. هل أراد البيطريون تقديم مثال انتهى إلى فشل تام؟ لقد تخلّص المربّي في Pontivy حقيقة من حيوانه عن طريق بيعه بسعر رخيص قدره 450 فرنكاً إلى نخّاس بينما حيوان كهذا وبصحّة جيدة يصل ثمنه إلى 4000 فرنك. وقد

ادّعى هو وطبيبه البيطري المستقل بأن البقرة لم تتعافى جيداً من ولادة صعبة مما أدى إلى حدوث شلل في قائمتيها الخلفيتين. وحتى يومنا هذا ما زال الموظفون يتمسكون برأيهم القائل بأن البقرة كانت مصابة بمرض خطير يختلف كثيراً عن الشلل. فسواء كانت البقرة مجنونة أم لا فإنه بدون تدخلهم، يمكن لأي حيوان مصاب أن يمر في السلسلة الغذائية.

لقد كان المدير العام للمسلخ مقتنعاً بأنه كبش فداء «ما قيل غير صحيح على الإطلاق، هكذا عبّر بغضب شديد، لقد وضعنا نحن بأنفسنا الحيوان المريض بعيداً لكي يتم فحصه». وأضاف بنبرة من السذاجة: «يجب أن يكون المرء مجنوناً لكي يدخل في مثل هذه المجازفة». وفي المساء تم إعلامنا عن قدوم المفتشين. وأنتم تعلمون كيف تجري الأمور، هناك دوماً تسرّب. تسرّب؟ أمر غريب! وقد كانت المراسيم تحدد رغم ذلك أن الفحوص في المسالخ مثلها مثل مراكز التربية تجري بشكل فجائي ومباغت. ولكن ألم يقل المدير العام أن الأمر يجري دوماً هكذا...

وفي واقع الأمر يمكن تفسير ما حدث في Pontivy وكأنه إنذار موجه إلى سلسلة الصناعات الغذائية ـ الزراعية وبشكل

خاص المسالخ. ويمكن إعادة صياغة الرسالة على النحو التالي: «انظروا ماذا يمكن أن يحدث إذا أصبحت مراقبتنا أشد صرامة». هل كانت مبادرة معزولة أم نحن على عتبة إعادة هيكلية كاملة للمراقبة في المسالخ؟ لقد كانت هذه المبادرة على كل حال الأكثر حماقة. إنها توضح بشكل كبير الطريقة التي يحاول بها بائعوا المواشي أن يجربوا حظهم بإرسال حيوانات مشكوك بأمرها إلى المسلخ مع علمهم الكامل بالأسباب. إنهم يعلمون بأن المراقبات ليست دوماً على مستوى ما يعلن عنها. هناك أماكن أكثر تفضيلاً من أماكن أخرى. والفحوص التي تجري حول الحالة الصحية للحيوان قبل نفوقه، خاصة في زمن البقرة المجنونة، نادراً ما تتم نظراً لضيق الوقت وقلّة الوسائل. وهنا ندرج بعض الأمثلة التي تعطي صورة عن هذه الشبكة المتضخمة بشكل خاص.

الخلفيات القذرة للمسالخ

لقد أكدت الشائعات هذا الأمر، فمن مديرية إلى أخرى لا تكون صرامة أعمال المراقبة الداخلية في المسالخ نفسها في كل مكان على الرغم من المراسيم والتوجيهات الوطنية المحددة، إلى درجة أن بعض المربين يظهرون تسامحاً في

منطقة ما للحصول على نفس المعالجة في منطقة أخرى. الإشاعة شيء، ولكن عندما تؤكدها مبادلات الرسائل بين المحافظة ومهنيي التربية، فإن المعلومات تأخذ بعداً آخر.

إن الخنازير المخصصة لإعداد الفطائر المحشوة والنقانق هي بالأحرى إناث خنازير معدّلة. فحسب رأي الخبراء، على الرغم من تقدم عمرها، فإنها هي التي تعطي أفضل لحم خنزير. ومنذ عدة سنوات، كانت الإدارة العامة للتغذية تقلق من الوجود المتنامي أكثر فأكثر لإبر حقن في صلب إناث خنزير، وكثيراً ما توجد رؤوس مكسرة لهذه الإبر تحت الجلد. هذا أمر لا يصدّق ورغم ذلك فهو واقعي!

تحصل أنثى الخنزير خلال حياتها الإنتاجية على ما بين ثلاثين وأربعين حقنة. وبعض هذه الحقن يكون مبرراً بل إلزامياً خاصة لمكافحة الأوبئة، أما الأخرى فغالباً ما تكون عبارة عن ارتجالاً كيميائياً غير قانوني، أي بمعنى آخر عملية تنشيط لا تخص الأبقار أيضاً بشيء. تستخدم عادة المضادات الحيوية والمبتنات ومولدات النزوة (الأستروجين) ومزيج من المواد الثلاث، كل شيء يعتبر جيداً في سبيل تسريع النمو وزيادة الكتلة العضلية. ولكي يتجنبوا كشف هذه المخالفات

غير النظامية، يقوم المخادعون بالحقن لأعمق قدر ممكن وعلى طول الصلب، وبإبر طويلة. إنه عمل دقيق إذ أن هذه المعدات تتطلب مهنيين ليتعاملوا معها. وبشكل مخالف فإن الحقن يتم من قبل المربين أنفسهم أو من قبل عمّالهم وهم أقل خبرة. وهكذا تتكسر الإبر وتتطور الخراجات والدمامل في عمق اللحم. إنها قمة الرعب المدفون في قلب اللحم، وبغياب الفحص قبل النفوق والذي خلاله يتم الكشف عن حالة الإصابة لدى الحيوان، فإن النفايات المعدنية والقيح يمرّان بدون انتباه في المسالخ. حتى أنه تم الكشف عن أطراف إبر في بعض أنواع لحم الخنزير المعدّ للبيع. وحسب رأي المهنيين الحريصين على إخفاء أسمائهم ولكنهم عارفون بأمور المسالخ، فإن ثلث أصلاب إناث الخنزير المتقدمة في العمر مصابة. ولم تفلت هذه الظاهرة من الإدارة العامة للتغذية DGAL التي وضعت برنامجاً للكشف.

وفي يوم من الأيام استلم قسم الخدمات البيطرية في Cotes-d'Armor رسالة مرسلة من قبل تاجر لحوم تقول: «لماذا يتم رفض استلام الخنازير المرسلة من قبلي إلى مسلخ Saint-Brieuc بينما في المقاطعات المجاورة تمر نفس الحيوانات دون صعوبات؟» وكان جواب المحافظة الموقع من قبل مدير

الخدمات البيطرية قاسياً: «أود إعلامكم بأنه في المسلخ العام Saint-Brieuc يطبق قسم الفحص التعليمات المتعلقة بمطابقة فحص صلب الخنازير المعدّلة. ورغم ذلك، فإن نسبة حجز الصلب يمكن أن تختلف من مسلخ لآخر حسب شروط الفحص وسرعته تنفيذه ووضعية الهيكل المقدم إلى قسم الفحص. . . ».

وفي Mayenne مثلاً، هناك مجموعات كبرى للتربية تحافظ على علاقات أكثر من وثيقة مع أقسام الخدمات الصحّية. وفي كانون الثاني/ يناير 1997، في المنطقة الباريسية، أصابت جرثومة السالمونيلا Salmonella ثلاثة أعضاء من عائلة واحدة، وكان من الضروري إدخال طفل إلى المشفى بصورة عاجلة. ونتيجة تحقيق سريع تم توجيه الاتهام إلى شرائح اسكالوب دجاج مصنوعة ومغلفة في Mayenne، وتم وضع خطة مراقبة رسمية شهرية. لم تكن التقارير مبهمة. فقد كانت تظهر جراثيم السالمونيلا Salmonelles وبكتريا ممرضة أخرى من حين لآخر وبشكل لا وبائي. لقد كانت السلامة الصحّية في المصنع مفقودة. وقد تم تأكيد التشخيص بفحص تفصيلي أجراه مراقب بيطري. فقد كانت الأرض تالفة والإكساء مثقوباً وجدران بعض الغرف متأكسدة والتخلص من الفضلات غير

منتظم ولا يتم التخلص من الأحشاء بشكل صحيح، وحتى أن نظافة العناصر كانت متردّية وكذلك شروط التعبئة والإرسال. ونتيجة لذلك تمت الدعوة بشدّة إلى التزام النظام وإرسال تهديد بسحب الموافقات.

وبعد عدة أشهر، أي في تموز/يوليو 1998، أظهرت زيارة جديدة تحسناً في الموقع دون أن يختفي رغم ذلك شكل المنشآت القديم. وبعبارة أخرى، وخلال ثمانية عشر شهراً، تركت الخدمات البيطرية مسالخ لا تمتلك الشروط الصحّية المطلوبة في العمل بينما في مناطق أخرى ومن أجل بضعة جراثيم ليستريا Listeria أكثر من اللازم فإنهم كانوا يطلقون التحذير تلو التحذير ويحاسبون منتجي أجبان وجهت إليهم الشكوك بصورة غير عادلة. لماذا لم يحصل هذا في Mayenne بينما كادت جراثيم السالمونيلا Salmonelles في سلسلة الإنتاج تقتل على بعد عدة مئات من الكيلومترات؟ قد يكون السبب الوظائف الـ 250 المباشرة في المنشأة والعدد المساوي لمنتجي الدواجن الذين يرتبط مصيرهم بنشاط المسلخ. ليكن ذلك، ولكن ثمانية عشر شهراً لإصلاح الفساد وقت طويل، إضافة إلى أن التجربة تبين أنه عندما يتم إهمال الصحة إلى هذه الدرجة، فإن نواقص أخرى وحتى أعمال

غش وتحايل تكون موجودة، وهذا ما أثبته فحص جديد. وهذه عينة على ذلك. هناك إبهام كبير يحوم حول تثبيت تواريخ صلاحية الاستهلاك: فأغلب الوقت كانت هذه التواريخ تحسب اعتباراً من تاريخ الإرسال وليس تاريخ الإنتاج. ومن النظرة الأولى فإن فترة صلاحية المنتجات الطازجة، أي ستة أيام، تتجاوز الحدّ. ثم هناك طريقة إجراء الفحوص على الدواجن المذبوحة، فعندما تتطلب احتياجات السوق، فإن نسب الحجز تنخفض بأوامر مجحفة من قبل الرؤساء.

وبالنسبة لآخر المعلومات لم يتغير شيء في هذا المسلخ؛ وهذا إثبات على أن الابتزاز في العمل ما زال قائماً.